



هناك تراجع كبير في القبول المجتمعي بـ«الجماعة» (أ ف ب)

السلطة و«الإخوان»: أنهكنا.. ولم ننته!

واضحة هي معادلة الرفض التي اعتمدها السلطات المصرية في وجه «الإخوان». لكن في الوقت ذاته، يدرك حكام القاهرة الجدد، مستندين إلى تجارب أسلافهم ربما، أن اختيار ما بين الصداقة أو العداوة مع طرف أساسي من المجتمع المصري لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية بصيغته المتصلبة، خصوصاً إذا اعتمدنا على نتائج عام من المواجهة

القاهرة - أحمد سليمان

بعد مرور أكثر من عام على بدء صدام الدولة وجماعة «الإخوان المسلمين»، عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، يبدو الطرفان وقد أنهكهما الصراع الدائر من دون أي مكاسب تحققت: لا الجماعة أسقطت العسكر، ولا العسكر بدورهم قادرون على إقصاء الجماعة، برغم أنها ترزح تحت وقع ضربات أمنية وسياسية وقضائية متوالية، أنكهتها إلا أنها لم تقض عليها.

الجماعة التي توجت مكاسبها المتحققة بعد (25 يناير 2011) بوصول مرشحها محمد مرسي إلى سدة الحكم وتأسيس حزب سياسي حاز الغالبية النيابية للمرة الأولى في تاريخ «الجماعة»،

لم تكد تحصر خسائرها الناتجة من تظاهرات «30 يونيو» حتى جاء القرار بحظرها وتصنيفها «جماعة إرهابية» وحل حزبها أخيراً، ومصادرة أموالها ومقراتها لصالح الدولة، بالإضافة إلى ملاحقة الأعضاء بتهم جنائية.

تقول بعض التقديرات «الإخوانية» إن عدد أنصار «الجماعة» في السجون يبلغ نحو 41 ألف معتقل، إلا أن تقديرات أخرى تضع الرقم في حدود الـ20 ألفاً، بينهم عدد من السيدات والفتيات والأطفال، بالإضافة إلى مصادرة عدد من المشاريع التجارية والتعليمية المملوكة لـ«الإخوان»، بناءً على تقارير «لجنة حصر أموال الإخوان» القضائية، ويضاف إلى كل ذلك تراجع كبير للقبول المجتمعي بـ«الجماعة»، وبرغم إصرارها على المضي قدماً في

محاصرة «الإخوان»، إلا أن سلطات الدولة أعطت إشارات قد تترجم على أنها موجهة إلى جماعة الإخوان المسلمين للبدء في المسار التفاوضي والمصالحة الوطنية، أو الوصول إلى تسوية ما. أبرز تلك الإشارات ما جاء في خطاب للرئيس عبد الفتاح السيسي، أخيراً، وقال فيه إن «هناك أناساً لديهم وجهة نظر ثانية، أنا سأحترم أن يكون لديهم وجهة نظر ثانية»، فيما يضاف إلى ذلك الإفراج عن حلمي الجزار، وهو من أوائل من اعتقلوا بعد عزل مرسي مباشرة، وهو معروف بمبولة التوافقية غير الصدامية، كما الإفراج عن محمد العمدة، النائب البرلماني السابق، وعبد المنعم عبد المقصود محامي الجماعة، وغيرهم.

بحسب مصدر «إخواني»، تحفظ عن ذكر اسمه، فإن «العسكر استفادوا من العقلية الإخوانية التي حصرت قراءتها للمشهد عقب ثورة يناير في الحفاظ على التنظيم والسعي وراء حلم الخلافة، من دون وجود أي منتج فكري حقيقي يفضي إلى تحقيق هذا الحلم، وهو ما سهّل على المؤسسة العسكرية وضع الإخوان على «التراك» حتى قرر القضاء على مشروعهم في 3 يوليو».

الحفاظ على التنظيم هو أحد الأسباب القوية وراء رفض «الجماعة» لكل مبادرات ودعوات التصالح عقب عزل مرسي، باعتبار أن أي تراجع إلى الوراء هو في حد ذاته انهيار للتنظيم الذي سيبدأ بالتفكك، ومع المطاردات والضربات الأمنية التي توجهها السلطات إلى «الجماعة» أصبح هناك يقين في أهمية تماسك التنظيم للحفاظ على «حلم الخلافة في إنتظار الفرج الإلهي»، وفق رؤية البعض. ويعترف المصدر بأن هناك تراجعاً كبيراً في القبول المجتمعي بـ«الجماعة»،

«نتيجة الفشل في بناء استراتيجية إعلامية وسياسية واضحة، مع الأخذ في الاعتبار الضغوط الواقعة على الجماعة، مثل القتل والاعتقال والمطاردات الأمنية»، واصفاً مسار «الإخوان» خلال العام الماضي بأنه «حالة من السير من دون خطة سياسية واضحة جنت فيها الجماعة خسائر واضحة، دون أن يتساوى حجم التضحيات بالمكتسبات».

«الجماعة خسرت كل شيء على مدار السنة الماضية، ولم تحقق إلا بعض التعاطف الشعبي خصوصاً بعد فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة»، بحسب الباحث في «مركز سيتا للدراسات» مصطفى زهران.

ويضيف زهران لـ«الأخبار» أن «المشهد المصري مرتبك ويصعب التكهن بما ستؤول إليه الأمور في الفترة المقبلة، لكن الأكيد أنه سيحدث في وقت من الأوقات جلوس إلى طاولة المفاوضات، خصوصاً أن بعض من يدورون حول الإخوان بدأوا الانفضاض عنهم، بعد كل هذه الخسارات وعدم وجود إجابة لسؤال ماذا بعد؟!»، ويتابع بأن «كلا الطرفين حتى الآن لا يريد أن يتزحج من مكانه، فهناك إشكالية كبرى في فهم الجماعة للدولة وأخرى في فهم الدولة للجماعة، التي ترى أنها سلب منها الحق في حكم البلاد بعد إطاحة مرسي». ويرى زهران أن المشهد المصري قريب في تعقيده من المشهد الجزائري

تشير التقديرات إلى أن عدد أنصار «الجماعة» في السجون نحو 41 ألف معتقل

الحبس الاحتياطي: سيف السلطة على رقاب المعارضين

تتفرع أدوات أي سلطة للإمساك بمفاصل

المشهد السياسي في

البلاد و«تنحية المعارضة

المرفوضة». اليوم، تكبُر

المخاوف حيال أن تكون

«مصر ما بعد 14 آب 2013»

تشهد على بعض من

ذلك، نظراً إلى بروز مسألة

الحبس الاحتياطي، التي

طاولت آلاف من الناشطين

المصريين حتى يومنا

القاهرة - سلمه خطاب

بعد ثمانية أشهر من الحبس الاحتياطي، قررت نيابة الإسكندرية «تبرئة» المهندس شريف فرج، المعيد في «جامعة الإسكندرية»، من التهم التي وجهتها له سابقاً، في قضايا عنف. تهم اعتقلته على خلفيتها قوات الشرطة، في شهر تشرين الثاني الماضي.

ثمانية أشهر قبع خلالها فرج في غياهب السجن من دون أن يحال على محاكمة أو يخلى سبيله، وذلك على ذمة اتهامات برأته منها النيابة في ما بعد. لكن معيد «جامعة الإسكندرية» ليس وحده ضحية تعديل قانون الإجراءات الجنائية في ما يخص الحبس الاحتياطي، شأنه في ذلك شأن الآلاف ممن اعتقلتهم السلطة بعد عزل الرئيس محمد مرسي في تموز 2013.

وفي شهر تموز الماضي أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور قراراً بتعديل نصوص قانون الحبس الاحتياطي، يتيح لمحكمة النقض أو محكمة الإحالة

الذي قبض عليه أثناء تصويره لعملية فض الاعتصام. وجرى تجديد الحبس الاحتياطي له حتى بلغ عاماً كاملاً، من دون أن يعرض على النيابة، بحسب ما قال شقيقه محمد أبو زيد لـ«الأخبار».

وتتنوع التهم الموجهة إلى المعتقلين يوم «فض» اعتصام رابعة العدوية بين «الشروع في القتل»، و«مقاومة السلطات»، و«حيازة أسلحة بيضاء ونارية». ولم تكن قد أقرت القوانين التي تحظر جماعة الإخوان المسلمين وتصنفها «جماعة إرهابية» وتجزئ اعتقال من ينتمي إليها، فضلاً عن قانون التظاهر الذي أقر في شهر تشرين الثاني الماضي واعتقل على خلفيته عدد كبير من الناشطين والمتظاهرين.

وقور تعديل القانون أبدت بعض المنظمات الحقوقية تخوفها من إساءة استغلاله، واستخدامه كعقوبة للتنكيل بالمعارضين من المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم. وهي المخاوف التي تحققت في ما بعد، خصوصاً مع التوسع في اعتقال مواطنين طبقاً

لخلفيتهم السياسية، سواء كانوا منتمين لـ«الإخوان» أو غيرها من الحركات السياسية المعارضة للسلطة. ويتهم المعتقلون بالمشاركة في «أعمال عنف» و«إرهاب»، ويُسجنون لفترات طويلة، من دون إحالتهم على المحكمة.

ووفقاً لتقارير ما يسمى «ويكي ثورة»، وهي مبادرة يديرها عدد من المراكز الحقوقية، فإن ما لا يقل عن 41 ألف شخص تم اعتقالهم أو وجه إليهم الاتهام في الفترة ما بين تموز 2013 وآيار 2014. أستاذ القانون العام ومدير «مركز القاهرة للدراسات القانونية والسياسية» الدكتور أحمد مهراّن اعتبر في حديث لـ«الأخبار» أن «الغرض من هذا القانون هو حبس كل معارضي النظام الحالي إلى حين أن ينهي النظام عمله في السيطرة على كل مفاصل الدولة». أضاف أن «استخدام القانون بهذا الشكل، والتوسع في حبس المعارضين مخالف للقوانين الدولية، وقوانين الأمم المتحدة، وعلى الدولة أن تتراجع عنه حتى تتحقق محاكمات عادلة».